

أدباء وناشطون لـ «الميثاق»:

الدولة المدنية غاية شعب



الدولة المدنية

> أكد عدد من الأدباء والكتّاب مواصلة نضالهم لإقامة الدولة المدنية وعدم استسلامهم لأي ضغوط أو إقصاء أو تكتلات تمارس ضد مشروعهم من قبل القوى التقليدية أو الأحزاب السياسية أو النخب مهما كانت قوتها ورفضها.. مشيرين في أحاديث مع صحيفة «الميثاق» الى أنهم يتبنون هذا الخيار كقناعة ومبدأ ثابت، ويشاركونهم فيه كل الشرفاء ودعاة الحرية والعدالة الاجتماعية والمتطلعين لدولة النظام والقانون.. مؤكدين إدراكهم أن هناك قوى تقليدية نافذة تمتلك المال والقوة وتحاول جاهدة إجهاض أي مشروع مدني.

ودعوا أعضاء مؤتمر الحوار الوطني وكل فئات المجتمع الى توحيد جهودهم وتبني مشروع الدولة المدنية القادرة على إخراج البلد من بوتقة الفساد وفوضى القوى التقليدية.. فإلى الحصيلة..

استطلاع/ عبدالكريم المدي



معروف محمد

الأدباء والكتّاب
ناضلوا منذ
عشرات السنين
في إقامة الدولة
المدنية

> وتحدث الأديب والكتّاب معروف محمد علي عضو اتحاد الأدباء والكتّاب اليمنيين قائلاً:
- هناك الكثير من النماذج الحية والملموسة لعديد من دول وشعوب العالم التي حددت خياراتها وما نريده بالضبط حيث توجهت نحو مشاريع إقامة الدولة المدنية، دولة النظام والقانون والمؤسسات والعدالة، وتخلصت من هيمنة الاقطاع والتقاليد البائدة والتحالفات المريضة التي تقف دوماً ضد قوى التحديث والحرية والديمقراطية والعدالة، ولنا في الدول الغربية وغيرها خير دليل.

ونحن في الواقع كآدياء وكتّاب غير متحيزين لأي حزب أو فئة عدا حزب الشعب والحرية والديمقراطية والإبداع والفكر ننشد الدولة المدنية، وكما كنا عليه منذ عشرات السنين نطالب بإقامتها ولن نتوقف اليوم وغداً في نضالاتنا ومطالبنا وتدعو كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية والنخب المختلفة في المجتمع ومعهم، بل وقبل ذلك الاخوة والاخوات في مؤتمر الحوار الوطني الى تبني هذا المشروع وأن يضعوا مصلحة الوطن فوق كل المصالح، وذلك من خلال الدفع باتجاه إقامة الدولة المدنية على قاعدة الوطن للجميع.



نعمان قائد الحديفي

نطالب بدولة تكفل
لأصحاب البشارة
السوداء حقوقهم

المهمشين من أبناء هذا الوطن نعاني أكثر من غيرنا من عدم وجود الدولة المدنية، حيث نعاني من مصادرة الحقوق التي كفلها لنا الاسلام والمواثيق الدولية، ولاشك أن استكمال إقامة الدولة المدنية سوف يساعدا على استعادة وهج إنسانيتنا وحقوقنا ويمكن أصحاب المهارات والإبداعات والمواهب من الملونين وغيرهم من المشاركة وخدمة الوطن والشعب.

مؤكداً أنهم في مؤتمر الحوار الوطني وفي لجنة الحقوق والحريات سوف يعملون على مواصلة بناء الدولة المدنية التي ستحرر المجتمع من عهود الجهل والعصبية والعنصرية والقبلية وغيرها.

> الناشط الحقوقي ونائب رئيس لجنة الحقوق والحريات في مؤتمر الحوار الوطني نعمان قائد الحديفي قال:

- منذ سنوات عدة ونحن نناضل ونعمل على إقامة الدولة المدنية التي تكفل لكل مكونات المجتمع وشرائحه المختلفة مواطنتهم وحقوقهم وأدميتهم في مجتمع مايزال ينظر لذوات البشارة السمرء على أنهم فئة عبيد وأخدام ليس لهم الحق في المواطنة والوظيفة والمشاركة في صناعة القرار والاختلاط مع أبناء القبائل في الوظيفة والسوق والمدرسة والجامعة والمعهد.

وأضاف: نحن كفئة وشريحة



حاتم علي

نعمل من
أجل إقامة
الدولة
المدنية

> قال الأديب والكتّاب حاتم علي:

- الدولة المدنية هي خيار كل القوى الحية التي ترى فيها المساواة والأمن وسلطة القانون والطريق الوحيد للحرية الفكرية كشرط من شروط الديمقراطية والإبداع والتعدد والتنوع وجعل الناس يعيشون سواسية أمام سلطة القانون ولا فرق بين شيخ ومواطن أو متقف أمام القانون.

نحن في الواقع كآدياء وكتّاب وصحفيين وتقريباً يشاركنا كل دعاة التنوير والسلام - نناضل ونحث على استكمال بناء الدولة المدنية وعدم الاستسلام لقوى الظلام من أي طرف أو حزب، فهذه القوى الظلامية التي ترفض وتحارب الدولة المدنية هي قوى الاستبداد والفساد والماضي بكل سوءاته.

مؤكداً أن الفرصة أمام اليمنيين مواتية في إقامة دولتهم وتحقيق ذواتهم وتأكيد المواطنة المتساوية واستعادة الحقوق المسلوبة من قبل قوى التخلف والجهل والعنف.

وشدد الأديب حاتم المهدي على ضرورة أن يبني ويشترك ويتفاعل مع هذا الخيار كل الشباب من الجنسين والمتقنين والناشطين والحقوقيين والاعلاميين.

ممثل البرنامج الإنمائي:

السجل الانتخابي الجديد لن يكون جاهزاً حتى أكتوبر

وممن شاركوا في آسيا وفي دول مختلفة منها أفريقيا خبراء عالميين معروفين جداً وقد درسوا موضوع السجل الإلكتروني.. موضحة بأن الخبراء رأوا أنه أفضل طريقة ونصحونا بطريقة إيجابية».

وأضاف إذا تم العمل على إعداد سجل انتخابي يدوي «أكد لكم مائة في المائة أنه فيه من الخطورة وفيه من الأخطار السياسية ومن الأخطاء ومن عدم الحصول على الوقت الكافي».

ورأى ولد الشيخ أن المضي قدماً في إعداد السجل الانتخابي لا يتطلب الانتظار لمخرجات الحوار الوطني، وقال «ليس بأيدينا أن نبقى وعلمنا أن نتحرك ولا يمكننا اليوم إلا أن نكون أوفياء أمام الشعب اليمني وأمام المبادرة الخليجية وألتيها التنفيذية المزمّنة للوصول إلى فبراير ٢٠١٤». وفي إشارة منه بشأن القضايا المطروحة أمام مؤتمر الحوار قال «نحن لسنا إلا تقنيين هناك قضايا سياسية تتعلق باليمنيين من يكونوا أول من سيحل مشاكل اليمن». واستطرد «نحن نبقى متفائلين بإنشاء الله سنكون جاهزين للانتخابات وسترون وأنا أظن أنه بإمكان اليمن أن يعطي صورة مختلفة عما يتصوره العالم».

وعن دور البرنامج الإنمائي في دعم الدستور الجديد أوضح بأن المانحين أولكوا للبرنامج مهمة التنسيق بشأن الانتخابات بينما مهمة التنسيق بشأن الأعمال المتعلقة بالدستور فقد أوكلت إلى السفارة الفرنسية، وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي جزء كبير في هذا العمل وأنه قد أبدى خلال الاجتماع الأخير الذي احتضنته السفارة الفرنسية الاستعداد في استقطاب خبراء من العالم العربي والمبعوث الأممي جمال بنعمر قد حضر خبيرة من جنوب أفريقيا.

المانحون أولكوا

مهمة التنسيق

بشأن الدستور

للسفارة الفرنسية

جمال بن عمر

استعان بخبيرة

من جنوب إفريقيا

بشأن الدستور

اجتماعات مقبلة مع الأحزاب السياسية لتوضيح هذه النقطة بهدف الخروج بوافق نهائي».

وقدم ولد الشيخ توضيحاً بشأن ما تناوله بعض الدراسات الدولية في المجال الانتخابي والتي تؤكد أنه ليس هناك مجال للخطأ في حال استخدام التكنولوجيا في العمل الانتخابي وتنصح في ذات الوقت بعدم إدخال التكنولوجيا في وقت غير مناسب. حيث قال: «لقد حضرنا خمسة خبراء دوليين ومنهم من شاركوا في العملية الانتخابية في كينيا



الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي بأن هذا الموضوع قد أثير النقاش حوله ولا يوجد وفاق مكتوب ونهائي بهذا الشأن إلا أن البرنامج الإنمائي وعلى ضوء ما يطرحة الخبراء فإنه من الصعب جداً أن يكون السجل الجديد جاهزاً في شهر أكتوبر القادم.

وأردف «إن هذا الأمر يتطلب قرار سياسي يجمع عليه الأحزاب السياسية وربما هناك وفاق مبدئي من الأحزاب ولكن لا يوجد وفاق مكتوب أو موافقة نهائية وبالتالي فقد قررنا مع رئيس اللجنة القاضي محمد الحكيمي عقد

الانتخابي. وتطرق ولد الشيخ إلى واحدة من أهم المراحل والمهام التي سيقوم بها البرنامج نهاية أبريل الجاري والمتمثلة بالإعلان دولياً عن مناقصة شراء وتوريد أجهزة الحاسوب والوحدات التقنية المطلوبة لتنفيذ السجل الانتخابي الإلكتروني.

وفيما يتعلق بالسجل الانتخابي الذي سيتم استخدامه أثناء الاستفتاء على الدستور الذي من المقرر أن يتم في أكتوبر القادم فقد أكد

قال المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى بلادنا إسماعيل ولد الشيخ أحمد

إن البرنامج يدعم اليمن خلال الفترة الانتقالية خاصة ما يتعلق بالعملية الانتخابية، مؤكداً أن الدعم الدولي المتوفر حتى اليوم لدعم السجل الانتخابي الجديد يبلغ ١٧ مليون دولار في حين يواصل البرنامج مهمته في استكمال حشد الدعم الدولي اللازم لتنفيذ مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني.

ولفت إلى أن البرنامج الإنمائي لديه ما يسمى بصندوق ائتمان وكل المعونات الانتخابية ستأتي عن طريق هذا الصندوق وتم الحصول حتى الآن على مبلغ ١٧ مليون دولار في حين أن المبلغ المطلوب من قبل المانحين لدعم السجل الانتخابي الجديد يقدر بـ ٢٦ مليون دولار بينما ستتولى الحكومة دعم السجل بمبلغ ٦٣ مليون دولار وذلك بحسب ما تضمنته وثيقة السجل الذي تم اعدادها بالشراكة بين اللجنة العليا للانتخابات والبرنامج الإنمائي والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية «الأيفس»، لافتاً إلى وجود فجوة مالية فيما يتعلق بالدعم المطلوب من قبل المانحين بمبلغ يصل إلى ٢٠ مليون دولار، مؤكداً بأن البرنامج سيمضي قدماً لحشد الدعم لتغطية تلك الفجوة.

وأضاف إسماعيل ولد الشيخ في حديث صحفي بأن البرنامج الإنمائي يعتبر المنظمة التي عادة ما تكون مكلفة من قبل المانحين والمنظمات بما فيها الأمم المتحدة لأن تكون المنسق للعملية الانتخابية، كما أن البرنامج يدعم الانتخابات في أكثر من ١٦٠ دولة في العالم ولديه خبرة طويلة في العمل